كوضع استثنائي لمواجهة التهديدات الارهابية

الحكومة الفرنسية تصادق على مشروعها ادراج حالة الطوارىء في الدستور رغم الانتقادات

باريس – «وكالات» رغم الانتقادات صادقت السلطة التنفيذية الاشتراكية في فرنسا امس على مشروعها ادراج في الدستور نظام حالة الطوارىء لمواجهة التهديدات الارهابية لكن معارضيه يرون فيه مساسا بالحريات الفردية.

ونظام حالة الطوارىء وهو وضع استثنائي في دولة القانون، صدر غداة اعتداءات 13 نوفمبر الذي اعلن تنظيم الدولة الاسلامية مسؤوليته عنها واوقعت 130 قتيلا ومئات الجرحى. وصوت عليه البرلمان بشبه اجماع ويتوقع ان يطبق في فرنسا حتى 20 فبراير.

وخلال جلسة مجلس الوزراء الاسبوعية الاربعاء تكشف الحكومة برئاسة فرنسوا هولاند بالتفصيل اصلاحا دستوريا يرمي الى «ضمان» حالة الطوارىء. وهذا النظام يطبق حتى الان بموجب قانون وبالتالي يمكن الاحتجاج عليه امام المجلس الدستوري.

وتسمح حالة الطوارىء لممثلي الدولة بتنفيذ مداهمات وفرض الاقامة الجبرية على افراد وحل جمعيات دون الرجوع الى السلطة القضائية بمجرد الاشتباه بوجود تهديد على الامن العام.

والثلاثاء رأى المجلس الدستوري اعلى هيئة قضائية فرنسية، ان نص القانون الذي ينظم الاقامة الجبرية في اطار حالة الطوارىء «مطابق للدستور». واحتج عليه محامو ناشط بيئي اعتبروا ان النص مخالف «لحرية الذهاب والاياب المنصوص عليها في الدستور».

الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند والامين العام للاليزيه جان بيار جوييه، بعد اجتماع مجلس الوزراء في باريس أمس

ومنذ اكثر من شهر يتساءل مسؤولون خصوصا من اليسار، بعد حصول تجاوزات في تطبيق حالة الطوارىء اوردتها وسائل الاعلام، عن جدوى هذا السلاح وفعاليته الحقيقية لمحاربة الارهاب.

وتحدثت وسائل الاعلام عن مداهمات عنيفة او لاسباب غير محددة او ارتكاب اخطاء في هوية الاشخاص وفرض اقامة جبرية على افراد ما يهددهم بخسارة وظائفهم.

وتساءلت صحيفة ليبيراسيون اليسارية هذا الاسبوع «كل هذا (للوصول الى) ذلك؟» مشيرة الى ان المداهمات ال3000 وفرض 360 اقامة جبرية خلال اكثر من شهر كلها خطوات لم تكن في معظم الاحيان «على علاقة بالارهاب».

وترى وزارة الداخلية الفرنسية ان الاف المداهمات ترجمت ب346 عملية توقيف وحبس 297 شخصا على ذمة التحقيق وايداع 51 شخصا السجن.

وقالت وزيرة العدل كريستيان توبيرا ان الحكومة الفرنسية عدلت عن ادراج في اصلاحها للدستور اسقاط الجنسية عمن ولد في فرنسا ويحمل جنسية مزدوجة وحكم عليه بارتكاب اعمال ارهابية.

وصرحت لاذاعة جزائرية ان المشروع «لا ينص على هذا الاجراء». وقالت الوزيرة الفرنسية ان «هذا الموضوع حساس للغاية» وبالتالي «انه قرار لا يمكن ان يكون فعالا في محاربة الارهاب».

وكان المعارضون لهذا الاجراء شددوا على خطر اعادة النظر في حق المواطنة بالولادة المطبق في فرنسا وانه يعد تمييزيا حيال 3,5 مليون شخص يحملون الجنسية المزدوجة.

ووفقا لمصادر عدة قد تدرج الحكومة في الدستور عقوبة «الاهانة الوطنية» التي استخدمت بعد الحرب العالمية الثانية بحق الاشخاص المعروفين لتعاونهم مع المانيا النازية والتي لا تميز بين فئات المواطنين.

ومطلع ديسمبر شكلت لجنة تحقيق برلمانية بمبادرة من نواب اشتراكيين لمراقبة تطبيق حالة الطوارىء. كما ان تمديد حالة الطوارىء موضع نقاش في حين ان لا احد يعتبر ان التهديدات الارهابية قد تكون زالت في نهاية فبراير.

والاجراء الاخر المتخذ بموازاة حالة الطوارىء هو اعادة فرض رقابة على الحدود الفرنسية بعد اعتداءات باريس ما ادى الى ابعاد 3414 شخصا وفقا لوزارة الداخلية الفرنسية.

وقال برنار كازنوف انه «تم الى هذا اليوم ابعاد 3414 شخصا بسبب المخاطر التي يمثلونها على الامن والنظام العام». لكنه لم يفصل الاسلوب المعتمد لابعاد هؤلاء الاشخاص.

كلينتون تصعّد ضد ترامب : لا تنتخبوا متحرشاً بالنساء !

هيلاري كلينتون

واشنطن – «وكالات» : لم تصمت المرشحة الديمقراطية لسباق الرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون طويلا أمام الإهانات والكلمات التي وصفها بها ترامب.

كلام كلينتون جاء ردا على سؤال طرحته طالبة مدرسة حول التحرش، إذ أوضحت: «على الأميركيين أن يظهروا مزيدا من الاحترام حيال بعضهم البعض». وتابعت المرشحة الديمقراطية: «لذلك من المهم ألا يسمح للناس الذين يرتكبون التحرش في أي مكان بأن يفعلوا ذلك ويجب عدم السماح لأي منهم بالفوز في الرئاسة لأن ذلك لا يشبهنا كأميركيين». وفق ما ذكرت وكالة «فرانس برس».

لكن على المستوى الرسمي، لم تسع حملة المرشحة الديمقراطية الأوفر حظا للفوز بترشيح الحزب للانتخابات الرئاسية وفقا لاستطلاعات الرأي، إلى الرد بشكل مباشر على تصريحات ترامب، مكتفة بالقول إنها «تصريحات مهينة».

وكتبت مديرة الاتصال في الفريق جنيفر بالميري على موقع تويتر: «نحن لا نرد على ترامب لكن كل الذين يفهمون الإهانة التي توجهها هذه التصريحات الدنيئة للنساء يجب أن يفعلوا ذلك».

وروى ترامب في تجمع انتخابي مساء الاثنين في غراند رابيدس في ولاية مشيغن ما حدث خلال مناظرة الديموقراطيين السبت. وقال ترامب «بينما كنت اتابع المناظرة اختفت اين ذهبت (كلينتون)؟». واضاف «اعرف اين ذهبت. هذا مثير للاشمئزاز ولا اريد الحديث عنه». ويشير ترامب في حديثة إلى غياب كلينتون عن المناظرة الديمقراطية لبرهة قصيرة، لذهابها إلى مراحيض النساء. واستخدم المرشح الجمهوري تلميحات جنسية بين الرئيس باراك أوباما وهيلاري كلينتون اللذين تنافسا في انتخابات الحزب الديموقراطي لاختيار مرشحه للاقتراع الرئاسي في 2008، مستخدما حتى كلمة تنم عن سوقية. وفي محاولة منه لامتصاص الغضب الذي صاحب تصريحاته، نشر ترامب مساء الثلاثاء سلسلة تغريدات دافع فيها عن نفسه مؤكدا أنه لم يستخدم اي كلمة «سوقية»، معتبرا أن «وسائل الإعلام الكبرى لم تكن نزيهة مرة أخرى».

هيغ: بريطانيا ستتفكك حال خروجها من الاتحاد الأوروبي

لندن – «وكالات»: قال وزير الخارجية البريطاني السابق، وليام هيغ، إن المملكة المتحدة قد تتفكك إذا صوت البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ أن ذلك سيدعم قضية القوميين الاسكتلنديين، على حد تعبيره.

وكتب في صحيفة دايلي تلغراف «يجب أن نتساءل، رغم عدم رضائنا عن الكثير من الأمور، ما إذا كنا بحق نريد إضعافه (الاتحاد الأوروبي)، وفي نفس الوقت زيادة فرص انفصال اسكتلندا عن بريطانيا إذا تركنا الاتحاد الأوروبي».

وأعلن هيغ أنه سيؤيد في الاستفتاء، الذي سيجري قبل نهاية عام 2017، بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، رغم تحفظاته الكبيرة إزاء الاتحاد.

وأوضح هيغ أنه رغم أوجه القصور الكثيرة في الاتحاد الأوروبي فقد وفر الاستقرار للديمقراطيات الهشة في وسط أوروبا، ولن يكون من مصلحة بريطانيا انهيار الاتحاد، في ظل الاضطرابات في الشرق الأوسط والاقتصاديات العالمية.

وتابع أن الاسكتلنديين القوميين، الذين يدعمون بقوة البقاء في الاتحاد الأوروبي، سيستغلون التصويت الذي سيجري بشأن البقاء أو الانسحاب من الاتحاد إذا جاءت النتيجة لصالح الخروج من الكتلة الأوروبية لإجراء استفتاء آخر بشأن استقلالهم عن بريطانيا.

في قرار اعتبرته موسكو استمرارا لما أسمته «الخط العدائي الذي تنتهجه واشنطن»

عقوبات أمريكية على مرتبطين بأزمة أوكرانيا

واشنطن – «وكالات»: وسّعت الولايات المتحدة قائمتها للعقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات الروسية أو تلك المرتبطة بروسيا على خلفية الصراع في أوكرانيا. وشملت العقوبات الأميركية الجديدة بشأن الأزمة الأوكرانية 34 شخصا وكيانا، في قرار اعتبرته موسكو استمرارا لما أسمته الخط العدائي الذي تنتهجه واشنطن.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان لها أمس الأول إن قائمة العقوبات الجديدة تضم 14 فردا ومؤسسة تمت معاقبتهم، لمحاولتهم إعاقة أشخاص كانت واشنطن قد فرضت عقوبات عليهم في وقت سابق وحاولوا التملص من هذه العقوبات، من بينهم ستة انفصاليين أوكرانيين متواطئين مع روسيا، بحسب البيان.

كما ضمت القائمة المالية السوداء الذين من المسؤولين الحكوميين الأوكرانيين السابقين «تم تصنيفهم لتهديدهم استقرار أوكرانيا»، إضافة إلى 12 كيانا بسبب العمل في منطقة القرم الأوكرانية، بحسب البيان.

وفي السياق شدد مدير مكتب وزارة الخزانة لمراقبة الأصول الأجنبية جون سميث، على ضرورة «قيام روسيا بأخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ التزاماتها باتفاق مينسك، وضمان تسوية سلمية للنزاع في أوكرانيا».

وأكدت الوزارة الأميركية على أن جميع العقوبات المفروضة على روسيا سيتم رفعها «حال التزام روسيا الكامل، بتنفيذ التزاماتها في اتفاقية مينسك، بما في ذلك إعادة سيطرة أوكرانيا على جانبها من حدودها الدولية مع روسيا». في إشارة إلى شبه جزيرة القرم التي قامت روسيا بضمها بعد إجراء استفتاء عاجل، شكك العديد من المراقبين في التزامه بالمعايير الدولية.

ويشمل اتفاق مينسك لوقف إطلاق النار: سحب المعدات العسكرية الثقيلة من مناطق النزاع، إضافة إلى القوات الأجنبية المسلحة.

وفي أول رد فعل روسي على القرار الأميركي مساء أمس، وصف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف العقوبات الأميركية على موسكو بأنها «استمرار للخط العدائي الذي تنتهجه أميركا»، واعتبر أن هذا الإجراء من شأنه تقويض العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأشار المتحدث الروسي إلى أن موسكو ستقيّم العقوبات التي فرضتها واشنطن، «وسيكون الرد الروسي على أساس المعاملة بالمثل»، دون أن يحدد موعدا لصدور قرار العقوبات الروسي.

وأوضحت وزارة الخزانة الأميركية في بيانها أنها استطاعت تحديد عدد من الشركات الفرعية التي تمتلك مصارف «في تي بي» و«سبربانك» و«روستك»، وهي بنوك روسية كانت قد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 50% أو أكثر من أصولها في وقت سابق.

وتشمل الكيانات التي فرضت عليها عقوبات حديثا: سلسلة «في تي بي 24» المصرفية، ومصرفي سبيربنك أوروبا وسبيربنك سويسرا، فضلا عن شركة تحويل الأموال يانديكس دوت موني التي تشبه شركة باي بال العالمية. وترتبط يانديكس دوت موني بمصرف سبيربنك.

وتخضع روسيا لعقوبات أميركية وأوروبية لاتهامها بالتدخل في الأزمة في أوكرانيا والنزاع في شرق البلاد الذي أوقع أكثر من تسعة آلاف قتيل وأدى إلى نزوح أكثر من 1,4 مليون شخص داخليا، منذ بدء الصدامات بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا في أبريل 2014 بحسب إحصائيات الأمم المتحدة.

رواندا لن تشارك بقوات حفظ السلام في بوروندي ومفاوضات حول الأزمة

أكد الرئيس الرواندي بول كاغامي مساء الثلاثاء ان بلاده لن ترسل قوات لحفظ السلام الى بوروندي المجاورة التي تشهد ازمة سياسية حادة، لكنها ستحاول المساهمة في حل المشكلة «بشكل آخر».

وفي الوقت نفسه اعلن تحالف المعارضة الذي يضم كل الاحزاب التي تعارض الولاية الرئاسية الثالثة لبيار نكورونزيزا انه دعي الى مفاوضات حول الازمة السياسية في بوروندي في 28 ديسمبر في اوغندا.

وقال كاغامي «قلنا بوضوح اننا لن نشارك في ذلك»، في اشارة الى البعثة التي اعلن الاتحاد الافريقي عن ارسالها الى بوروندي. واضاف «لكن يمكننا المساهمة بشكل آخر»، بدون ان يذكر اي تفاصيل.

والعلاقات بين رواندا وبوروندي في ادنى مستوى حاليا اذ تتهم بوجمبورا كيغالي بدعم معارضيها وحتى بالسماح لهم باستخدام اراضيها قاعدة خلفية للتمرد فيها.

واعلن الاتحاد الافريقي في نهاية الاسبوع الماضي انه سيرسل الى بوروندي بعثة افريقية للوقاية والحماية تضم خمسة آلاف رجل ولمدة ستة اشهر قابلة للتمديد.

لكن الحكومة البوروندية رفضت على الفور فكرة ارسال بعثة الى بوروندي وحذرت من ان انه اذا ارسلت هذه البعثة بدون موافقتها فانها ستعتبرها «قوة غزو واحتلال».

وقال كاغامي ان «ما يبدو لي اكثر اهمية هو الرد على سؤال ما اذا كان يمكننا مساعدة بوروندي على التوصل الى حل سياسي».

واضاف ان «المشكلة ليست عسكرية في الاساس لكننا نشهد الكثير من الامور التي يمكن ان تتطلب شكلا من اشكال التدخل لاسكات اصوات الاسحة».

ونفى الرئيس الرواندي اتهامات بوروندي ومنظمات غير حكومية بان بلاده تعد حركة تمرد عبر تجنيد عناصر من مخيمات اللاجئين البوروندين.

وتحدثت المنظمة غير الحكومية ريفوجيز انترناشيونال الاسبوع الماضي باستفياء عن «تجنيد لاجئين بوروندين من مخيم ماهامبا للاجئين في جنوب شرق رواندا من قبل مجموعات مسلحة غير حكومية».

وتقول الامم المتحدة ان اكثر من سبعين الف لاجيء بوروندي فروا الى رواندا منذ بداية اعمال العنف في بلدهم التي اندلعت مع اعلان الرئيس بيار نكورونزيزا ترشحه لولاية رئاسية ثالثة في خطوة اعتبرتها المعارضة والمجتمع المدني وجزء من معسكر الرئيس نفسه مخالفة للدستور.

اعلن المجلس الوطني لحماية النفاقات اروشا واعادة دولة القانون التحالف الذي يضم كل المجموعات المعارضة لولاية ثالثة للرئيس نكورونزيزا انه دعي الى مفاوضات حول الازمة السياسية في بوروندي في 28 ديسمبر في اوغندا، وقال التحالف الذي يضم المعارضة البوروندية والمجتمع المدني والجزء الاكبر من كل منهما بات في المنفى في بيان «نعلم الجميع ان المجلس دعي الى مفاوضات بين الاطراف البوروندين ستفتتح في كمبالا في 28 ديسمبر».

ولم ترد الحكومة البوروندية على هذا الاعلان. وقد عارضت باستمرار اي حوار مع تحالف المعارضة وتتهم اعضاءه بالتورط في محاولة الانقلاب العسكرية في 13 و14 مايو وبالوقوف وراء التمرد الجديد في بوروندي. كما ترفض السلطات البوروندي اجراء اي «حوار» خارج بوروندي.

واكد وزير الدفاع البوروندي كريسبوس كيونغا لوكالة فرانس برس ان الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني الوسيط الذي اختارته مجموعة دول شرق افريقيا في يوليو، سينظم هذه المشاورات في القصر الرئاسي في عنتيبي على بعد نحو ثلاثين كيلومترا عن كمبالا.

واضاف «هناك 14 مجموعة بينها الحزب الحاكم واحزاب المعارضة والمجتمع المدني، ستحضر الاجتماع لكنه لم يتمكن من تاكيد مشاركة الرئيس نكورونزيزا.

وتشهد بوروندي ازمة سياسية عميقة منذ ترشح الرئيس نكورونزيزا لولاية ثالثة في ما اعتبره معارضوه مخالفة للدستور ولاتفاق اروشا الذي انهى الحرب الاهلية (1993 – 2006) بين الجيش الذي يهيمن عليه الاقلية التوتسي والمتمردين الهوتو.

بعدما وجهت اليه تهمة العلاقة بتنظيم ارهابي

انتحار ياسين صالحي المسجون في فرنسا لذبحه مديره ومهاجمته مصنعا للغاز

صالحي لحظة اقتياده بعد تنفيذ جريمته

باريس – «وكالات»: أعلنت السلطات الفرنسية ان ياسين صالحي المسجون بتهمة ذبح مديره ومهاجمته مصنعا للغاز في وسط شرق فرنسا في عملية تبنى باستمرار علاقتها بالتيار الجهادي، انتحر مساء أمس الأول في زنزانته في ضاحية باريس.

وكان الهجوم الذي شنه صالحي وكشف اهمية ضمان امن المواقع الصناعية الحساسة، ادرج على لائحة الاعتداءات وخطط الهجمات التي شهدتها فرنسا في 2015 بدءا من الهجوم على الصحيفة الساخرة شارلي ايبدو وصولا الى اعتداءات 13 نوفمبر في باريس.

وقالت إدارة سجن فلوري ميروجيس في الضاحية الجنوبية لباريس ان صالحي (35 عاما) انتحر في زنزانته الانفرادية، موضحة انه لم تبد عليه من قبل اي مؤشرات على انه قد يقدم على الانتحار.

وبحسب مصدر مطلع على التحقيق فان صالحي انتحر شنقا بواسطة كابل كهربائي علقه على قضبان الزنزانة. وقد توفي في الساعة 21.15 (20.15 تغ).

وكان القضاء الفرنسي وضع صالحي في نهاية يونيو الماضي في السجن المؤقت بعدما وجهت اليه رسميا تهم ارتكاب جريمة قتل على علاقة بتنظيم ارهابي وخطف واحتجاز حرية بهدف الشروع في القتل وتدمير ممتلكات وارتكاب اعمال عنف متعمدة.

وخلافا للجهاديين محمد مراح والاخوين كواشي واميدي كوليبالي او حتى الجهاديين الذين نفذوا اعتداءات باريس في نوفمبر الفائت، فان صالحي نفى وجود اي دافع مرتبط بالتطرف الاسلامي وراء فعلته.

واعترف صالحي امام المحكمة بجريمته، الا انه قال انه ارتكبها لاسباب شخصية بحتة ليس لها اي علاقة بمعتقداته الدينية رغم تنفيذها على طريقة الجهاديين. لكن النيابة العامة رفضت ذلك مؤكدة ان للجريمة دوافع ارهابية.

وكان محمد مراح قتل باسم «الجهاد» سبعة اشخاص في جنوب غرب فرنسا في 2012. اما الاخوان سعيد وشريف كواشي واميدي كوليبالي فهم منفذو الهجمات التي شهدتها باريس في يناير 2015 ضد صحيفة شارلي ايبدو ورجال شرطة ومحلا لبيع المأكولات اليهودية واسفرت عن سقوط 17 قتيلا.

ويقول المحققون ان ياسين صالحي غادر صباح السادس والعشرين من يونيو الشقة التي كان يشغلها مع زوجته واولادهما الثلاثة ليتوجه الى مقر شركة كوليكوم للنقل التي يعمل فيها في جنوب شرق ليون. وكان يحمل معه سكينا وبندقية صيد.

وفي مقر الشركة قام بتحميل آليته العمل ايوفيه كورنارا الذي كان قد تشاجر معه قبل يومين.

وقد اجبر رب العمل على الصعود الى الآلية وقام بضربه ثم خنقه. وتوجه بعد ذلك الى مصنع الغاز الصناعي اير برودكتس، وهناك قام بقطع رأس ضحيته بسكين.

وبعد ذلك دخل الى الموقع بدون اي مشكلة لانه كان معروفا من قبل الطاقم الامني ويقوم بتسليم مواد باستمرار.

ويتابع المحققون انه اخرج بعد ذلك رأس كورنارا وعلقه على سياج وعلق بالقرب منه علمين اسلاميين.

وقد التقط للرأس المقطوعة صورتين احداها صورة له مع الرأس المقطوعة والثانية صورة للجثة وعليها العلمان الاسلاميان والرأس موضوعة فوق الجسد. وقد ارسل الصورتين الى صديق له هو جهادي فرنسي موجود في سوريا، طالبا منه ان يرسلها الى تنظيم الدولة الإسلامية ليبثها.

وبعد ذلك استقل آليته من جديد وقام بعملية صدم مع قوارير الغاز مما ادى الى انفجار، قبل ان يتمكن رجال الاطفاء من السيطرة عليه بسرعة بينما كان يردد «الله اكبر».

وقال مدعي باريس فرنسوا مولان حينذاك ان الاعتداء «ينطبق تماما على اوامر داعش» وخصوصا رغبة صالحي في «تامين اكبر دعاية ممكنة لعمله».